## رسائل جامعية

### أعداد : سلامة صابر

رمضان أحمد عيد : **دراسة مقارنة لوسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المرحلة الثانوية فى مصر وانجلترا والهند** ، ماجستير ( تربية مقارنة ) سنة ١٩٨٥ ٠

تدور الدراسة حول مفهوم من أهم المفاهيم التربوية باعتباره من أسس تحقيق المساواة على الأقل التربوية منها على نطـــاق المجتمع ليس بالطبع باعتباره أداة سحرية قادرة على تحقيق المساواة لو افترضنا جدلا تحقيقه ولكن لابد أيضا من اجراءات أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية تغير المجتمع بهدف تحقيق المساواة يمكن على الأقل تحقيق الحد الأدنى منها ، هذا المفهوم هو مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وخاصة فى التعليم الثـــانوى فى مصر ووسائل تحقيقه مقارنة بالوسائل التى أتبعت فى دول أخرى خاصة فى انجلترا والهند ، والدراسة كما هو واضح من نوع الدراسات المقارنة التى تركز على دراسة الأطر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للدول التى تنصب عليهـــا الدراسة بهدف المقارنة للاستفادة من هذه المقارنة فى تنمية وتطوير نظمنا التربوية ٠

وبذلك يكون تحديد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر ووسائل تحقيقه فى نظام التعليم الثانوى فيها وفى غيرها من الدول وكيف يمـكن الافادة من الوسائل المتبعة فى الدول الأخرى لتحقيق هذا المفهوم فى مصر خاصة فى التعليم الثانوى وقد جاءت الدراسة فى قسمين أحدهما نظرى والآخر ميدانى ٠

أما النظرى فعبارة عن خمسة فصول ، شملت بعد أن حددت الاطار العام لدراسة ومنهجها وحدودها وأهم المصطلحات المســـتخدمة ، مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ووسائل تحقيقه فى التعليم الثانوى فى مصر ، بادئا بعرض تاريخى لتطور المفهوم ثم المفهوم المعاصر للمبدأ من خلال تطبيقه فى مجموعة البلدان الرأسمالية والاشتراكية وبلدان العالم الثالث ، كما حددت مجموعة العوامل التى تعمل كمعوقات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وهىعوامل

---

(*) المدرس المساعد بقسم أصول التربية بكلية التربية ـ جامعة عين شمس ٠

اقتصادية واجتماعية خاصة ببيئة التلميذ ، وعوامل ثقافية خاصة بوالديه وأسرته ، وعوامل تربوية وتعليمية خاصة بالنظام التعليمى ، وعوامل خاصة بالتلميذ تتعلق بنظرته نحو نفسه وامكانياته المتاحة ومستوى نموه النفسى ، ثم تحدد الدراسة خمس خصائص لمفهوم تكافؤ الفرص هى مجانية التعليم والكشف عن استعدادات وقدرات التلاميذ ، ومواجهة الفروق بين البيئات ، والارتباط بسوق العمل وحاجة الانتاج ، والتحصيل الدراسى الجيد لجميع التلاميذ ، ثم تحديد الوسائل التى اتبعت لتحقيق هذا المبدأ وهى سياسة القبول ، والمقررات الدراسية ، نظم الامتحانات ٠

تم فى ثلاثة فصول متتالية تحدد الدراسة مدى قدرة كل وسيلة من وسائل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية السابقة من تحقيق هذا المبدأ موضحا أوجه الاختلاف والشبه بين الدول المختارة للمقارنة فى استخدام هذه الوسائل فى تحقيق خصائص المفهوم الخمسة السابقة مركزا على كيفية الاستفادة من خبرة الدول المختارة فى تحقيق مبدأ التكافؤ مع اظهار دور الواقع الاقتصادى والاجتماعى من خلال التحليل الثقافى والاجتماعى للواقع الذى تعمل فيه الأنظمة التعليمية فى الدول الثلاثة مصر وانجلترا والهند ٠

أما القسم الميدانى فيشتمل على اجراءات اعداد أدوات البحث وهى استفتاء موجه الى كل من خبراء التعليم فى المركز القومى للبحوث التربوية وأساتذة التربية ، يهدف الى معرفة آرائهم فى كيفية تحقيق هذا المبدأ ٠

المقترحات والتوصيات التى اشتملت على توصيات ومقترحات خاصة بسياسة القبول ركزت على ضرورةترشيد الفرص التعليمية المجانية للقبول بالتعليم الثانوى تحقيقا لوصول هذه الفرص لمستحقيها ، الغاء نظام التشعب واستحداث تخصصات جديدة تتيح الربط بين التعليم الثانوى والتطورات العلمية والتكنولوجية ، ضرورة القيام باشراك السلطات المحلية فى رسم السياسة التعليمية الخاصة بالقبول مراعاة للتأثيرات البيئية ٠

ومقترحات خاصة بالمقررات الدراسية مثل توفير المرونة فى المناهج ، ادخال المجالات العملية فى التعليم الثانوى ٠ اشراك ممثلين عن مؤسسات الانتاج وقطاع الخدمات فى مجالس ادارة المدارس وهناك مقترحات خاصة

بنظم الامتحانات فى أن تراعى الامتحانات الظروف التى تعيش فيها المدرسة وامكانيات البيئة ، والاهتمام بنظام البطاقة المدرسية واستخدامها كوسيلة من وسائل تقدم التلاميذ · رفع الرهبة عن الامتحانات ومحـــاولة ايجـاد تصنيف لنتائج الامتحانات غير تصنيف « راسب ـ ناجح » مع محاولة اعطاء فرص أخرى للتلميذ الراسب لتحسين مستوى تحصيله ·

سلامة صابر محمد العطار : **دراسة تقويمية للجهود التربوية لمراكز النيل للاعلام والتعليم والتدريب** ، ماجستير أصول تربية سنة ١٩٨٥ ·

يعانى التعليم النظامى فى جمهورية مصر العـــربية من الكثير من المشكلات التى تتعلق بالكم والكيف على حد سواء ، هذه المشكلات أصبحت لا تمس عنصرا واحدا من عناصر العملية التربوية داخل النظام ، وانما أصبحت تمس كل العناصر سواء كانت هذه العناصر خاصة بالمدخلات أو المخرجات ، مما أدى الى ارتفاع الأصوات منذ الستينات بعد كتاب « فيليب كومبز » « أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر » وحتى الثمانينات فى تقرير « أمة فى خطر » الذى كتب وصفا للتلعيم فى أمريكا ومما زاد المشكلة تعقيدا أنه أصبح من غير الممكن سواء فى الدول المتقدمة أو فى الدول النامية رفع النسب المخصصة للانفاق على التعليم من الميزانية العامة للدولة حيث وصلت الى سقف لا يمكن تجاوزه ورغم ذلك فان ثورة الطموحات الزائدة التى تفجرت مع حصول البلدان النامية على استقلالها ، ورغبة الشعوب المتخلفة وتعطشها للتعليم وانتشار ثورة الاعلام والاتصال ، وسيادة مفاهيم التحرر والاستقلال والعدالة وحقوق الانسان ، كل هذه العوامل وغيرها كثير أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على التعليم النظامى لم ولن يستطيع مواجهته أو تحمـــله على الأقل بصورته الحالية ·

من هنا تأتى الأهمية القصوى لما يسمى بمؤسسات التعليم النظامى ، وبذلك يكون الهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو الوقوف على أهم الجهود التربوية لهذه المراكز باعتبارها مؤسسات للتعليم غير النظامى تلك امكانيات كبيرة للعمل خاصة وهى تملك امكانيات التكنولوجيا التعليمية الحـــديثة ومعرفة الى أى حد تسهم هذه المجهودات فى حل بعض المشكلات التربوية فى البيئة التي تعمل بها وما أهم الوسائل التي تستطيع المراكز أن تحقق بها

أهدافها ، والمعوقات التى تعوقها عن تحقيق هذه الأهداف · وجاءت الدراسة فى ثلاثة أقسام : الأول نظرى ، والثانى ميدانى ، والثالث تحليل مضمون مانشر فى مجلة النيل التى تصدر باسم هذه المراكز ·

**الجزء النظرى** : يتعرض لأهم المشكلات التى يعـــانى منها التعـــليم النظامى وهى قسمان : تحديات من خارج النظام مثـــل الثـــورة العلمية التكنولوجية ، الانفجار السكانى ، التغيرات الحديثة فى مفاهيم التنمية ، ثم مشكلات من داخل النظام مثل مشكلات الرسوب والتسرب وانخفاض الكفاية الداخلية والخارجية ، وضعف مستوى المعلم والمتعلم وعدم مناسبة المناهج ومشكلة المبانى المدرسية وتعدد الفترات وغيرها من المشكلات ·

الوظائف التربوية لنظام الاعلام والاتصال فى المجتمع وهى كثيرة جدا كان من أهمها التنشئة الاجتماعية لأفراد المجتمع ، والـــــدور التعليمى ، والاتصال وتوسيع دائرته ، والوظائفالاعلامية ، وتوفير جو الحوار والنقاش والنهوض الثقافى فى المجتمع ، كل هذا من خلال وفى اطار مفهوم التعليم المستمر باعتباره المفهوم الملائم الذى تســتطيع أن تؤدى مؤسسات التعليم النظامى أو غير النظامى وظائفها تحت مظلته دون تناقض أو تضارب متكاملة ومتممة كل منهما مالا تستطيع أن تنهض به الأخرى ، وبهذا يستطيع التعليم غير النظامى أن يوفر أحد بديلين اما الفرصة الأولى لمن لم يحصل عليها مطلقا سواء لظروف من داخل النظام أو من خارجه ، خاصـــة بالفرد أو الفرصة الثانية لمن حصل على الفرصة الأولى ولم يستطيع أن يستفيد منها الاستفادة الكاملة ·

أما القسم الثانى الميدانى : فهو دراسة ميدانية لأهم البرامـــج التى تقدمها مراكز النيل التى حددتها العينة ، ومدى استفادة الدارسين من هذه البرامج وأهم المعوقات ، ومدى ملاءمة هذه البرامج لاحتياجات الدارسين والبيئة المحلية واسهامها فى حل مشـــكلات تربوية محلية وتعـــاونها مع المؤسسات التربوية الأخرى ، ومدى مناسبة مدة الدورات وغير ذلك ، وقد ثبت من الدراسة أن هناك جوانب سلبية وأخرى ايجابية ، كما ثبت أنه يمكن التغلب على الجوانب السلبية لو أن هناك ايمانا بالدور التربوى الخطير الذى يمكن أن تسهم به هذه المراكز وحددت لها الأهداف تحديدا دقيقا وكان هناك

اتصال بينها وبين المؤسسات التربوية الأخرى فى المجتمع ، وتحددت القضايا التربوية الملحة وعملت فى مجال معالجتها ، وقد انصبت الدراسة الميدانية على عينة من الدارسين والمسئولين والمحاضرين بمراكز النيـــل بالقاهرة وشبين الكوم والاسماعيلية .

القسم الثالث : تحليل مضمون ١٩ عدد من أعداد مجلة النيل وهى التى كانت قد صدرت حتى نهاية سنة ١٩٨٤ وذلك وفق استمارة لتحليل المضمون تم فيها تحديد فئات التحليل باعتبارها معايير التحليل الكمى والكيفى ، وكان اختيار هذه الفئات وفق الاطار النظرى للدراسة والقضايا الرئيسـية التى عالجتها ، وقد ثبت أن المضمون اهتم ببعض القضايا التربوية الخـــاصة بالاعلام والاتصال أكثر من اهتمامه بقضايا التعليم النظامى ، كما ركز على وجهة النظر الرسمية فى قضايا التربية السياسية والدينية مفضلا الاتجاهات الأخرى وهذا راجع الى أن مراكز النيل مؤسسات اعلامية تتبع الهيئة العامة للاستعلامات بالاشتراك مع مؤسسة هانز ـ زايدل » الالمانية الغربية ، كما أن هناك بعض القضايا التى عبر عنها مضمون المجلة تعبيرا خاطئا مثـل مناقشة قضية اللغة العربية الفصـــحى ـ أو العامية فى وســـائل الاعلام ومؤسسات التعليم ، كما كان فى أحيان ليست قليلة يضلل الـــرأى العام ويزيف وعى الجماهير .

وأخيرا تم تصور مقترح لما ينبغى أن تكون عليه البرامج التربوية لمراكز النيل تم الوصل اليه بناء على ما وصلت اليه الدراسة النظرية والميـدانية وتحليل مضمون المجلة والوثائق والمقابلات الشخصية .

فتحية عبد الجواد أحمد : **الجهود التربوية لبعض الجمعيات النسائية المصرية** ، ماجستير ( أصول تربية ) سنة ١٩٨٥ :

تعرض الباحثة للعوامل التى أدت الى تخلف تعليم المرأة مما أدى بدوره الى تخلفها فى حصولها على حقوقها ، وممارستها لواجباتها ، وبالتـالى توجد احتياجات تربوية للمرأة الأمية المصرية والتى وصلت نسبتها حسب احصاء سنة ١٩٧٦ حوالى ٧١٪ من جملة النساء فى المجتمع المصرى .

وحيث أن الهدف الأساسى للجمعيات النسائية فى مصر هو تنمية امكانات المرأة وقدراتها حتى تكون قادرة على المشاركة فى تنمية المجتمع وتطوره ، فقد أسهمت بعض الجمعيات النسائية لتحقيق هذا الهدف ٠

مما سبق يتضتح أن الهدف الرئيسى من هذا البحث تحديد أهم الاحتياجات التربوية للمرأة المصرية ، الأمية بصفة خاصة والوقوف على مدى تحقيق أو مقابلة برامج هذه الجمعيات لهذه الاحتياجات ، كذلك حصر الجهود التربوية للجمعيات التى اختارتها عينة الدراسة ومعرفة قدر استفادة النساء اللائى يترددن على هذه الجمعيات ومعرفة جوانب القصور لمحاولة التغلب عليها ٠

تجىء الدراسة فى ستة فصول ، عبارة عن قسمين ، القسم الأول نظرى ويتكون من ثلاثة فصول الأول والثانى والثالث ٠

تدور هذه الفصول بصفة عامة حول تحديد الاطار العام لهذه الدراسة مع الاهتمام بتحديد المشكلة تحديدا دقيقا وتعريف العينة التى ستنصب عليها الدراسة وتعريف دقيق للمصطلحات كما سيتم استخدامها فى البحث وعرض لمعظم الدراسات التى أمكن الحصول عليها والتى تم اجراؤها فى هذا المجال وصنفت هذه الدراسات الى أربعة مجالات رئيسية هى مجال الاحتياجات التربوية ، وتنمية المرأة ، الثقافة كأسلوب حياة ، ومحو أمية المرأة ، وبذلك تكون قد غطت المحاور الرئيسية لمشكلة البحث ، باعتبار أن الدراسات السابقة تعتبر انطلاقات أساسية للباحث منها يبدأ ليبنى فوقها ما سيتم التوصل اليه فى دراسته ، كما يستطيع تحديد فروض بحثه مستعينا بها ومعرفة أوجه الاختلاف بين دراسته وهذه الدراسات السابقة ٠

أما الفصلان الثانى والثالث فينصبان على مفهوم التنمية ومشكلات المجتمع كاطار لجهود الجمعيات ، ونشأة الجمعيات النسائية المصرية ، تعرض الدراسة مفهوم التنمية موضحة الصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية موضحة أهمية مشاركة المرأة باعتبارها نصف المجتمع ، وأهمية التعليم والتربية سواء كانت نظامية أو من خلال مؤسسات غير نظامية كالجمعيات النسائية فى النهوض بالمرأة ومقابلة احتياجاتها التربوية تحقيقا

لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ثم تعرضت لجهود ثورة ٢٣ يوليو فى هذا المجال ، واعطاء المرأة معظم حقوقها منذ دستور سنة ١٩٥٦ الدائم وبصفة خاصة حقوقها السياسية ثم تعرض الدراسة أهم المعوقات التى تحول دون استفادة المرأة من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية فتحدد التركيب الديموجرافى للسكان ، والعوامل الاقتصادية ، والعوامل الاجتماعية ثم تتعرض للجمعيات النسائية كمؤسسات للتنمية وتعليم الكبار لابد من وجودها لتحقيق برامج تنموية وتربوية هامة وضرورية خاصة بالنسبة للمرأة الأمية ، بعد ذلك تشر بالتفصيل من الوجهة التاريخية الظروف الثقافية والاجتماعية التى أدت الى نشأة الجمعيات النسائية وتذكر بصفة خاصة الاتصال بالغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر والاهتمام بالتعليم الحديث فى عهد محمد على وارسال البعثات الى أوربا ، ثم دعوة الكثير من المثقفين المصريين لتحرير المرأة واعطائها حقوقها مثل رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده وقاسم أمين ، وتبرز دور كثيرات من المثقفات المصريات الرائدات فى الحركة النسائية مثل ملك حفنى ناصف ، وباحثة البادية ، ونبوية موسى ، وهدى شعراوى وغيرهن، ثم تذكر أهم مراحل كفاح المرأة منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن موضحة أهم القضايا التى شغلت الرأى العام فى هذا الوقت مثل قضاي تعليم المرأة وخروجها للعمل وحقوقها السياسية والسفور والحجاب موضحة دور بعض الجمعيات النسائية مثل جمعية الاتحاد النسائى وجماعة الرواد وغيرها ٠

القسم الثانى : وهو الدراسة الميدانية ويشتمل اجراءات اعداد استمارة الاستبيان وأدوات البحث الأخرى وتحديد العينة وتعريف الأسلوب الاحصائى المتبع فى هذه الدراسة ثم تحليل النتائج وقد جاءت حول عدة محاور رئيسية من أهمها أن برامج محو الأمية لا تفيد منها المرأة بالدرجة الكافية لعـــدم مناسبة الوقت أو لبعض العوامل النفسية والاجتماعية ، أما البرامج المهنية فقد شهدت اقبالا من جانب المترددات وذلك لظروفهن الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ، أما برامج تنظيم الأسرة فان المرأة فى حاجة الى برامج تساعد على تغيير المعتقدات والاتجاهات المعوقة لاتباع أساليب التخطيط الأسرى أما فى مجال التثقيف الصحى والاجتماعى والاقتصادى فقد أشـــارت النتائج بصفة عامة الى قصورها وعدم تلبيتها لاحتياجات المرأة فى هذه المجالات كذلك لا تقدم أى برامج فى مجال التثقيف السياسى ، كما تشير الدراسة الى

حاجة المستفيدات من البرامج الدينية الى توضيح المفاهيم الدينية ورغبة المترددات فى ذلك بعد ذلك تضع الباحثة تصورا مقترحا لما يمكن أن تكون عليه البرامج التربوية للجمعيات النسائية يدعم الجوانب الايجابية التى أبرزتها الدراسة الميدانية ويتغلب على جوانب النقص والقصور فى البرامج الحالية ٠

محسن محمود خضر : **الاتجاه القومى العربى وأثره على التعليم فى مصر من ( ١٩٥٢ - ١٩٨١ )** - ماجستير ( أصول تربية ) ١٩٨٦ :

تحاول هذه الدراسة أن تحدد الدور الذى قامت به التربية فى سبيل تنمية الاتجاه القومى العربى ، كذلك أثر الاتجاه القومى العربى على كل من الفكر التربوى والمحتوى التعليمى فى الفترة من ( ١٩٥٢ - ١٩٨١ ) ، وتتعامل الدراسة مع ثلاثة متغيرات أساسية هى فكرة القومية العربية ، والمجتمع المصرى خلال فترة الدراسة والمتغير الثالث هو مجال التربية والتعليم ، التربية ممثلة فى فكرها التربوى ، والتعليم كما هو موجود بالمحتوى التعليمى خاصة فى مادة المواد الاجتماعية والمجتمع العربى ٠

ومنذ البداية يحدد الباحث موقفه بأنه لا يخفى اهتمامه وتعاطفه مع هذا الاتجاه وايمانه بصدارته لغيره من الاتجاهات ويؤمن بالدور القيادى لمصر ومسئولياتها التاريخية تجاه أمتها العربية ٠

الدراسة فى مجملها تقوم على أساس تحليل الفترة من ( ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ) وهى الفترة الناصرية فى مقابل تحليل الفترة ( ١٩٧١ - ١٩٨١ ) باعتبارها الفترة الساداتية ٠

وقد جاءت الدراسة فى خمسة فصول ، الاطار العام للدراسة الذى تم فيه تحديد مشكلة الدراسة وتساؤلات البحث وحدد المشكلة وأهم المصطلحات المستخدمة فى الدراسة ، وقد اعتبرت الدراسة الاتجاه القومى العربى هو ذلك الاتجاه الذى ينمى ويعمق احساس الطلاب بالانتماء الى الأمة العربية الواحدة ووعيهم لمفهوم القومية العربية ومقوماتها وتزكيتهم

بالعاطفة والوعى معا لترجمته فى سلوكهم وممارســـاتهم واضعين نصب أعينهم الهدف الأكبر تحقيق الوحدة العربية الشاملة ٠

ثم تعرض الدراسة للعلاقة بين التعليم والوعى اللازم لتنمية الاتجاه القومى وهنا تقرر أن الوعى والتعليم جزءان من بنية اجتماعيـــة ، وأن التنشئة السياسية تكتسب داخل المؤسسات التعليمية بما تتضمنه من جوانب عقائدية وتعميق الوطنية وتشكيل الوعى القومى باعتبار أن صناعة الانسان الجديد هو هدف المجتمع خاصة بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ٠

ثم تتعرض الدراسة بعد ذلك للعلاقة بين الاتجـاه القومى وغيره من الاتجاهات التى تموج بها الساحة فى مصر مثل اتجاه القومية المصرية واتجاه التغريب والاتجاه الاسلامى ويصل الباحث الى أن اتجاه القومية العربية هو الاتجاه الذى ساد الاتجاهات السابقة وأن فترة حرب فلسطين ونكسة سنة ١٩٤٨ كانت البوتقة التى نما من خلالها الاتجاه القومى وأن الاخـــوان المسلمين كانوا من أوائل من قام على مستوى الفعل بالتمسك بالاتجاه القومى العربى ، وأن الأستاذ حسن البنا لم يجد تناقضا بين القومية العربية وبين الاتجاه الاسلامى ، ثم ركز الباحث على دور ساطع الحصرى فى الدفاع عن الاتجاه القومى ٠

ثم يعرض لدور عبد الناصر فى حمل لواء الاتجاه القومى والدفاع عنه وتطويره من خلال الممارسة والتجربة والخطأ واســـتخلاص الدروس وتطوير المفهوم بتطور الأحداث ( تعلم بالصدمة ) ، وكانت حـــرب ١٩٥٦ وموقف العالم العربى بجوار مصر من العوامل الأساسية لتزكية هذا الاتجاه ويرى الباحث أن الوحدة المصرية السورية ( ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ ) هى ٠ قمة الاتجاه القومى ٠

وتخلص الدراسة الى أن فترة حكم عبد الناصر كانت فترة المد القومى وأن فترة الحكم الساداتية كانت فترة التراجع القومى خاصة بعد حـــرب ١٩٧٣ ومعاهدة الصـــلح بين مصر واسرائيل وتخلى مصر عن الكثير من قضاياها القومية فى سبيل السلام ٠

بعد ذلك تعرض الدراسة فى فصلين متتاليين للعلاقات المتبادلة بين الفكر التربوى والمحتوى التعليمى والاتجاه القومى ونصل الى أن الكتابات التربوية فى تلك الفترة لم تكن كتابات أصيلة فى التعبير عن هذا الاتجاه وانما هى مجرد ردود أفعال لما تقرره القيادة السياسية ، كذلك المحتـــوى التعليمى وضرب أمثلة من الكتابات التربوية والمحتويات التعليمية فى الفترة الناصرية والساداتية ٠

وتخلص الدراسة الى أنه لم يكن هناك معايير واضحة تؤدى الى الاتساق والتنسيق فى التنشئة السياسية ولذلك غلبت العشـــوائية والتخبط على الكتابات التربوية وطرق التنشئة السياسية ، كان كـــل ذلك بسبب غياب أيديولوجية واضحة مستمدة من فسلفة واضحة ٠

لذا لابد من وجود أيديولوجية واضحة تقوم على اساسها التنشـــئة السياسية وفق معايير واضحة بحيث يكون هناك تناسق وتنسيق وتعاون بين الدول العربية من أجل تحقيق الهدف الاكبر للقومية العربية وهو الوحدة العربية الشاملة ٠